مجتمع

سفينة الإنقاذ «أوشن فايكينغ» تستأنف نشاطها

غادرت «أوشن فايكينغ»، سفينة الإنقاذ التابعة لمنظمة «أس أو أس مدتيرانييه» غير الحكومية، أمس الإثنين، ميناء مرسيليا في جنوب شرق فرنسا، عائدة إلى البحر المتوسط حيث تتزايد عمليات عبور المهاجرين، وفق ما ذكرت المنظمة عبر تويتر. وكتبت المنظمة في تغريدة: «في الأيام المقبلة، سيقوم 22 عضواً من فريق الإنقاذ والفريق الطبي التابع لـ أس أو أس مدتيرانييه، بالتدريب على عمليات الإنقاذ في البحر». وكان عام 2020 سيئاً بالنسبة للمنظمة بعدما تم احتجاز سفينتها لمدة خمسة أشهر في إيطاليا. (فرانس برس)

فرنسا: نصب تذكاري للنساء ضحايا القتل عام 2020

أقامت نحو ستين ناشطة نسوية «نصباً تذكارياً» في العاصمة الفرنسية باريس، للنساء ضحايا جرائم القتل في فرنسا، ووضعن على جدار أسماء 111 امرأة قُتلن في البلاد سنة 2020. ووُضعت أسماء النسوة ضحايا جرائم القتل بأحرف سوداء على جدار في الدائرة 11 في باريس، داخل ممر مسقوف يقيها من الأمطار. وقد رفعت المشاركات في التحرك شعارات بينها «فلنكرّم من توفين، ولنحم من ما زلن على قيد الحياة» و«لن ننسى ولن نسامح». ونددت المشاركات بما اعتبرنه تقصيراً من الحكومة في مواجهة جرائم قتل النساء. (فرانس برس)

باكستان: حملة ضد شلل الأطفال

رغم الارتفاع الكبير في حالات الإصابة بفيروس كورونا، أطلقت باكستان حملة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال تستمر خمسة أيام، وسط إجراءات أمنية مشددة، على أمل القضاء على المرض هذا العام. والحملة هي الأولى لمكافحة شلل الأطفال عام 2021. ونُظّمت الحملة السابقة في أغسطس/ آب العام الماضي إثر انخفاض ضئيل في أعداد الوفيات والإصابات بفيروس كورونا، وشملت معاقل حركة طالبان السابقة على الحدود مع أفغانستان. ويقول ذو الفقار باباخيل، المتحدث باسم برنامج شلل الأطفال، إن العاملين في مكافحة شلل الأطفال سيحاولون هذه المرة تطعيم 40 مليون طفل في كل أنحاء باكستان مع اتباع إجراءات التباعد الاجتماعي والاحتياطات الأخرى في الوقت نفسه بسبب فيروس كورونا. يضيف أنه سيتم إعطاء جرعات من فيتامين «أ» للمساعدة في تقوية المناعة، مضيفاً أن العاملين في مجال شلل الأطفال سيرتدون قفازات وأقنعة وجه واقية، وسيذهبون من منزل إلى منزل خلال الحملة. وكانت هناك زيادة مطردة أخيراً في الوفيات الناجمة عن الفيروس. وكانت باكستان تأمل القضاء على شلل الأطفال عام 2018، عندما تم الإبلاغ عن 12 حالة فقط. لكن البلاد شهدت زيادة طفيفة في السنوات التي تلت ذلك. وتشنّ «طالبان» ومسلّحون هجمات على الفرق الطبية المشاركة في حملات شلل الأطفال، وقوات الأمن التي ترافقهم، وكذلك مراكز التطعيم والعاملين الصحيّين.

(أسوشييتد برس)

(عارف علي/ فرانس برس)

قرى سيناء تنتظر إعادة الإعمار

سيناء ـ **محمود خليل**

أنهى الجيش المصري سيطرة تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» على عدد من القرى بنطاق مدينة بئر العبد في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، والتي استمرت لأشهر طويلة، ومنها قرى قاطية، وأقطية، والمريح، والجنائن، ورابعة، والهميصة، وتفاحة، وقصرويت. وبعدما ترك التنظيم خلفه كثيراً من الدمار، نتيجة الاشتباكات مع قوات الجيش، وكذلك نتيجة القصف الجوي والمدفعي على هذه القرى، خسر عشرات المواطنين منازلهم ومزارعهم، والبنى التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات. في الوقت نفسه، ما زالت الإدارات الحكومية تتقاعس عن استكمال إجراءات تعويضهم، وإعادة إعمار ما دمّر بفعل آلة الحرب على مدار الأشهر الماضية، بما يعيد الحياة إلى طبيعتها في هذه القرى التي يصرّ أهلها على البقاء فيها، على الرغم من كل المخاطر الأمنية التي تحيط بهم.

في هذا الإطار، يقول الحاج عيد سليمان، أحد مشايخ قرى جنوب بئر العبد، لـ«العربي الجديد» إنّ «بعض أجهزة الدولة ترى أنّ مهمتها تتلخص بإنهاء سيطرة التنظيم الإرهابي على قرانا، التي دافعنا عنها مع الجيش، وقدمنا من دماء أبنائنا على طريق تحريرها من الإرهاب، بينما يستمر الخراب الهائل الذي أصاب القرى نتيجة سيطرة داعش، ثم عمليات الجيش المصري، في السيطرة والتطهير، والتي كان جزء منها من دون مبرر، إذ استهدفت الغارات الجوية منازل مواطنين وبنى تحتية بعيدة عن يد التنظيم، كردّ فعل انتقامي على هجمات لداعش أوقعت خسائر بشرية ومادية في صفوف القوات». يتابع: «على الرغم من هذا الدمار، لم تتخذ الجهات الحكومية أيّ إجراء ملموس على أرض الواقع لتعويض المتضررين، وإعادة إعمار البنى التحتية الضرورية لاستمرار الحياة الطبيعية في القرى سابقة الذكر».

يضيف سليمان أنّ الأهالي، بجهود مقدرة من بعض الشخصيات في المنطقة، عملوا على إعادة خطوط الكهرباء والمياه والاتصالات بعد أسابيع طويلة من سيطرة الجيش على هذه القرى، وذلك كله بالحدّ الأدنى من الخدمة التي كانت متوفرة قبل حلول «داعش» هناك، بينما دور المحافظة والوزارات المختلفة كان مقتصراً على معاينة الضرر، وتسجيل تقارير به، من دون الاتجاه إلى تعويض المواطنين أو إصلاح الضرر، ما أجبر السكان على عيش مزيد من المعاناة فوق تلك التي تعرضوا لها خلال فترة سيطرة التنظيم، حتى أنّ المسؤولين الحكوميين لا يأتون على ذكر القرى المتضررة، ولم يفكروا بزيارتها طوال الفترة الماضية، للاطلاع على الوضع المأساوي فيها، ومؤازرة الأهالي في التغلب على الضرر الذي لحق بهم، وفقدانهم أبناءهم ومنازلهم ومصادر رزقهم، ما يشير إلى أنّ هناك تجاهلاً حكومياً رسمياً لمعاناة المواطنين، ليدفعوا فاتورة الإرهاب من البداية حتى النهاية كما جرت العادة على أرض سيناء.

يشار إلى أنّ تنظيم «داعش» فرض سيطرته على عدد من القرى في نطاق مدينة بئر العبد بدءاً من مارس/ آذار 2020 بعد مرور عامين على العملية العسكرية الشاملة التي كان يراد منها إنهاء وجود التنظيم بشمال سيناء. واستمرت السيطرة على القرى في ظل عدم اتجاه الجيش المصري لتحريرها إلا بعد هجوم دموي في يوليو/ تموز الماضي، على معسكر للجيش، وانتشار النبأ عبر الإعلام، ما أجبر القوات المسلحة على التحرك في اتجاه طرد التنظيم من القرى التي يسيطر عليها، وعلى مدار عدة أشهر تمكن من إعادة السيطرة على معظمها.

في المقابل، يقول مسؤول حكومي بمحافظة شمال سيناء لـ«العربي الجديد» إنّ برنامج التعويضات المعمول به في المحافظة، يتعلق بمتضرري المنطقة العازلة في مدينة رفح شرق المحافظة، بينما لا يحظى المتضررون من عمليات الجيش المصري للتصدي لإرهاب «داعش» في مناطق بئر العبد، ببرنامج لتعويضهم في الوقت الحالي، على الأقل، لكن، في حال استمر ضغط المواطنين من خلال إيصال مناشدات ورسائل إلى المسؤولين، خصوصاً نواب سيناء، وقيادة عمليات الجيش المصري، فإنّه قد يتم إقرار تعويضات لهم، بحسب الأضرار التي رصدتها الفرق الفنية التابعة للمحافظة. يؤكد من جهة أخرى، أنّ مسألة التعويضات أكبر من قدرة المحافظة على الوفاء بها، إذ تحتاج إلى تدخل حكومي على أعلى المستويات كما حصل في تعويضات رفح.

ألواح صفيح وعشش

يقول مسؤول حكومي في محافظة شمال سيناء، إنّ كثيراً من منازل قرى بئر العبد لم يعد صالحاً للسكن، ما اضطر أصحابها لإكمال حياتهم، في ألواح صفيح وعشش بنوها إلى جوار منازلهم المدمرة، علماً أنّها لا تتناسب مع ظروف الشتاء القارس في المحافظة، مؤكداً أنّ هذا المشهد لا يخفى على أحد في سيناء، بمن فيهم المسؤولون.

تحقيق

عيادة «اطباء بلا حدود» في كراتشي الباكستانية تمثل نموذجاً رائداً للعمل الإنساني. تضيء «العربي الجديد» بالتعاون مع المنظمة، في هذا التحقيق، على عملها في مكافحة التهاب الكبد الوبائي هناك

التهاب الكبد الوبائي
جهود طبية لدحر الفيروس «سي» في كراتشي

كراتشي ـ **العربي الجديد**

كراتشي، عاصمة إقليم السند، وأكبر مدينة في باكستان، في عدد السكان، بثمانية عشر مليون نسمة، تقع على ساحل بحر العرب، وهي موطن لأكبر الموانئ الرئيسية في البلاد، كذلك فإنّها العاصمة الاقتصادية والمالية لباكستان، لكنّ كلّ ذلك لا يعني أنّ المدينة لا تعاني من الفقر الحاد.

أحياء كراتشي الفقيرة بيئة جيدة لعمل منظمة «أطباء بلا حدود» الإنساني، الذي يستهدف مساعدة الفقراء في أماكن يصعب الوصول إليها عادة. تنشط في الوقت الراهن بعثة للمنظمة هدفها مكافحة التهاب الكبد الوبائي، من أعضائها الطبيب المصري أحمد عبد المعطي، الذي يقول إنّ مهمته الأساسية جعل الصحة أولوية لدى الإنسان والمجتمعات التي تعمل في نطاقها المنظمة «أطباء بلا حدود». عبد المعطي طبيب أسنان، حاصل أيضاً على ماجستير في الصحة العامة، وقد وصل إلى باكستان في أوائل أغسطس/ آب الماضي، وبدأ مهامه في محاربة الفيروس المنسيّ حالياً، في زمن كورونا. فهدف المهمة في منطقة ماتشاركولوني، تحديداً في كراتشي، القضاء على فيروس «سي» المعروف بالتهاب الكبد الوبائي، مع الإشارة إلى أنّ باكستان موطن أعلى معدل في العالم لحاملي فيروس «سي». وبينما يمكن فيروس «بي» التسبب بالتهاب الكبد الوبائي، فإنّ له لقاحاً، وهو ما يفتقده فيروس «سي». لكنّ لفيروس «سي» علاجاً تعمل المنظمة على توفيره مجاناً، لجميع الأشخاص الذين يحملون الفيروس الذي يؤثر مباشرة في الكبد.

ينتقل الفيروس بطرق عدة. فهو ينتقل أولاً من طريق الدم، وتحديداً عبر عمليات نقل الدم غير الآمنة، أو في الأماكن التي لا توجد فيها معايير الأمان، وهي من أكثر أسباب انتشار المرض. ثانياً، عبر العيادات غير المرخصة التي تمارس نوعاً من أنواع الاستشفاء، عبر من يطلقون على أنفسهم تسميات كالطبّ الشعبي، فهؤلاء يستخدمون أدوات طبية أكثر من مرة لعدة أشخاص من دون تغييرها. أما السبب الثالث، فيعود لمشاركة الإبر الطبية في نشاطات، كتعاطي المخدرات. هناك أيضاً أسباب أخرى لانتقال الفيروس، مرتبطة بشكل الحياة اليومية للناس، مثل نقل الدم الملوث من شخص مصاب إلى شخص غير مصاب، في ماتشاركولوني بالذات، احتمال من هذا النوع الأخير، ففي صالونات الحلاقة الرجالية، لا تُبدل الأمواس بعد استخدامها بين زبون وآخر، ما قد يعرّض جداً كالتهاب الكبد الوبائي، لن يعرفوا، إذ لا سبل لديهم لإجراء التحاليل الطبية اللازمة. لكنّ جزءاً من عمل المنظمة يقوم على محاولة خلق واقع جديد مهما كان المكان سيئاً.

فعيادة «أطباء بلا حدود» تقع في واحد من أفقر الأحياء على الإطلاق في باكستان، وفي بيئة لا تتوافر فيها أبسط الموارد. العيادة عبارة عن ثلاثة طوابق؛ الأرضي قسم الأطباء والكشف عن المرضى، والأول مختبر متخصص في تحاليل الفيروس «سي» يضمّ جهازاً متطوراً. ويضم الطابق الثاني مكاتب خاصة بالموظفين والأطباء، في المبنى عيادات خاصة، وغرف مخصصة للدعم النفسي، وخدمة عالية الجودة للمرضى.

في هذا المركز المتطور والمجهز بالكوادر الطبية والتمريضية والمساعدة، يمكن أيّ شخص يعاني من العوارض، وأبرزها اصفرار لون البشرة، أن يجري التحليل اللازم لكشف الفيروس، فإذا تبينت الإصابة، يجرى فحص حمل الفيروس (بي سي أر) وعندها إذا تأكدت الإصابة، يُعالج المريض مباشرة، خصوصاً أنّ اكتشاف المرض بالنسبة إلى السكان في هذه المنطقة، لا يعني العلاج عادة، إذ لا يملكون ثمن علاج أيّ مرض بسبب سوء أحوالهم المالية.

من جهته، يتولى عبد المعطي منصب مدير تعزيز الصحة، ويعمل مع فريق باكستاني من المجتمع المحلي. عمله المباشر مع مشرف الصحة الذي يدير الفريق المؤلف من 7 متفقّين صحيين؛ ثلاثة رجال وأربع نساء، وهو الفريق الميداني التابع للمنظمة في المنطقة، الذي يستخدم عربات الـ«توك توك» في تنقلاته، ويحاول توعية المجتمع على أساليب انتقال الفيروس، وانتشار المرض ومداه، وسبل الوقاية، كذلك يمتد العمل لرصد حاملي الفيروس، وكيفية العلاج، مع إعادة المسح كلّ فترة للاطلاع على تطور أعداد المصابين. يقول: «نحن فعلياً، نعمل على الوقاية وسط عامة الشعب، ولدينا استراتيجية ثانية هي العمل مع الفئات الخاصة، مثل: الحلاقين، والممارسين المحليين (متخصصو الطبّ الشعبي) وصالونات التجميل، وعمال المصانع، ومع جميع الأشخاص الذين يستخدمون أدوات يمكن استخدامها بين شخص وآخر، ما يسمح بنقل المرض». وبما أنّ هذه المستعمرة تقع على البحر، يتعامل الفريق الذي يرأسه عبد المعطي مع الصيادين أيضاً، «إذ إنّ العمال والعاملات عندما يصطادون الأسماك يخزنونها في مخازن خاصة، وهناك سيدات من الجالية البنغلادشية يذهبن يومياً إلى المكان ليقشرن الأسماك بأيديهن لتصبح جاهزة للتجميد ثم التخزين والتصدير، وخلال عملية التنظيف يستعملن أدوات حادة مثل الأمواس والسكاكين، وفي كثير من الأحيان يجرحن أيديهن، ما يساعد في نقل المرض أيضاً». ويعمل الفريق، عدا عن التوعية، في تعقيم كلّ الأدوات التي تستخدم في هذه النشاطات، والتشديد على أنّ المطلوب من كلّ شخص أن يستخدم أدواته الخاصة به، لمنع أيّ عدوى جديدة. وهكذا يشكل هذا الفريق الجسر الرابط بين المجتمع المحلي والفريق الطبي، ولا تكتفي العيادة بمركزها الثابت وفريقها التوعوي الميداني، بل تملك تجربة «العيادة المتحركة» أيضاً، وفي أطارها تؤخذ المعدات لمدة يوم واحد إلى الميدان، للكشف على المرضى المحتملين، وتعريف السكان بعمل «أطباء بلا حدود» في المنطقة، كما تعزيز نشر الثقافة الصحية.

تشير منظمة الصحة العالمية إلى أنّ هناك ما يقدّر بنحو 325 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من فيروس التهاب الكبد «بي» أو فيروس التهاب الكبد «سي». الغالبية العظمى من هؤلاء الناس يعجزون عن الوصول إلى الاختبارات والعلاج المنقذ للحياة. وقد أدى التهاب الكبد الوبائي إلى نحو 1,34 مليون حالة وفاة عام 2015، وهو عدد مماثل للوفيات الناجمة عن السل. ويصل إجمالي عدد من يتعايشون مع التهاب الكبد الوبائي «سي» حول العالم إلى 71 مليون شخص. وتجدر الإشارة إلى أنّ أحد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، القضاء على فيروس «سي». ومن جهتها، حددت منظمة «أطباء بلا حدود» عام 2023، للقضاء على الفيروس كلياً في ماتشاركولوني. على الرغم من ذلك، بات الوضع أكثر تعقيداً حول العالم، وفي ماتشاركولوني، مع انتشار فيروس كورونا الجديد، واللجوء إلى الإقفال العام الذي عملت خلاله فرق المنظمة يومين فقط في الأسبوع، في المنطقة، علماً أنّ عدد إصابات كورونا في ماتشاركولوني غير معروف بعد، خصوصاً أنّ المجتمع المحلي لا يؤمن أساساً بوجود كورونا، بل يعتبره نوعاً من أنواع الخيال العلمي، فالسكان يعتقدون أنّ الفيروس لا يصيبهم بل يصيب الأجانب فقط. في هذا الوضع المتأزم، باتت فرق بعثة «أطباء بلا حدود» في ماتشاركولوني، تعمل خارج نطاق اختصاصها، وهو فيروس «سي»، على جبهة فيروس كورونا أيضاً، وما في ذلك من محاولات وقاية وتحذير وتثقيف للمجتمع المحلي.

تعمل العيادة على التوعية بالإضافة إلى العلاج والوقاية (أطباء بلا حدود)

71,000,000
هو إجمالي عدد من يتعايشون مع التهاب الكبد الوبائي «سي» حول العالم، بحسب منظمة الصحة العالمية.

حددت المنظمة 2023 للقضاء على الفيروس في ماتشاركولوني

احد اهداف التنمية المستدامة 2030: القضاء على فيروس «سي»

سورية: تحديات التعامل مع بتر الأطراف

نهشت الحرب أجساد السوريين، فمن سلم من الموت لم يسلم من إصابة، لا سيما بتر الأطراف. هذه حال نحو 86 ألف سوري ممن خسروا أحد أطرافهم أو أكثر من واحد

عبد الله البشير

في مطلع العام الجاري، أعلن المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية، عن إحصائية أوضح فيها أنّ 6107 أشخاص استفادوا من الأطراف الصناعية التي قدمها مجاناً خلال السنوات السبع، منذ تأسيس المركز. قدم المركز 8875 طرفاً صناعياً وجهاز تقويم للعظام، وبلغ عدد الأطراف الصناعية 6970 طرفاً، من بينها 6264 طرفاً سفلياً و706 أطراف علوية، أما أجهزة التقويم فبلغت 1905، منها 1803 سفلية و102 علوية. كذلك، قدم المشروع جلسات خاصة بالأطراف الصناعية، والدعم النفسي، وتقويم العظام، وإدارة الحالة، والعلاج الفيزيائي، وبلغ عددها الكلي 25,720 جلسة.

حول صعوبات العمل في مجال الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل، مع الأعداد الكبيرة من فاقدي الأطراف في سورية، التي تبلغ نحو 86 ألف شخص، بحسب أرقام أممية، يقول هشام الصالح، مدير المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية لـ«العربي الجديد» إنّ الصعوبات تتركز في مجالات الخبرة العلمية والتدريب، واستخدام التقنيات لتقويم الأطراف بكفاءة عالية، بالإضافة لاختيار الطرف المناسب لحالة البتر. وقد تجاوز المركز خلال السنوات الماضية كثيراً من تلك الصعوبات، بدءاً بمرحلة الطرف البلاستيكي وصولاً إلى مرحلة الأطراف المعدنية بأشكالها المتعددة من خلال خبرات تراكمية اكتسبها الكادر الفني في المركز إلى جانب الدراسة الأكاديمية التي تمت بالتعاون مع منظمة «هيومن ستادي» الألمانية المختصة بالأطراف الصناعية والتقويمية، واعتماد التطوير المستمر والدورات المتنوعة.

يتابع الصالح أنّ من بين التحديات التي تواجه المركز هي الوقود الحالي انخفاض التمويل اللازم للعمل في الداخل السوري، فهذا المشروع بحاجة لتمويل كبير مقارنة ببقية المشاريع، خصوصاً مع العدد الكبير لفاقدي الأطراف في سورية، وهو ما يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية في هذا المجال على الدوام، وزيادة عدد المختصين فيه، يضيف أنّ من صعوبات العمل أيضاً التحول من عملية توفير طرف فحسب، إلى عملية إعادة تأهيل متكاملة، فهناك من لديهم بتر يتعرضون لأزمات نفسية ويحتاجون دعماً، كما يمرون في ظروف جسدية صعبة بعد البتر، مثل ضمور العضلات، وبعد الحصول على طرف يجب العمل على إعادتهم للحياة ودمجهم فيها، وهذا كله لا بدّ من أن يتم وفق عملية إعادة تأهيل متكاملة لهم.

يقول الصالح إنّ الرقم الذي يشير إلى 86 ألف سوري لديهم بتر في الأطراف، هو رقم قريب من الواقع، مؤكداً أنّ هناك انتشاراً كبيراً لهذه الفئة، إذ يتوزعون بين الشمال السوري وتركيا. ويعلق: «لم نجد إحصائية دقيقة في هذا الخصوص، لكننا نستقبل كلّ يوم حالات جديدة تزور مراكزنا للمرة الأولى». أما عن إيجد آلية لإحصاء مبتوري الأطراف في سورية، فيؤكد الصالح أنّ عملية الإحصاء تحتاج إلى تعاون بين جميع القطاعات والمؤسسات العاملة بشكل منسق، لمعرفة الأرقام بشكل دقيق على أرض الواقع، وإعداد خطط مدروسة والعمل عليها. وهناك حاجات متزايدة دوماً في هذا القطاع، كما يؤكد الصالح، وهو ما يتطلب توفر كادر علمي وفني ضخم لسدّها، وهو ما لا يمكن تجاوزه إلا من خلال تأهيل المختصين والفنيين. ويتولى المركز حالياً تأهيل عشرين فنياً لسدّ حاجة مراكزه الثلاثة في مدن إدلب والباب في سورية والريحانية جنوبي تركيا، بينما يجري العمل على خطة موسعة لرفد مراكز أخرى بمختصين في هذا المجال.

وفي ظل تفشي فيروس كورونا الجديد، التزم المركز ببروتوكولات الوقاية كافة، مع تحديد مواعيد لمراجعيه، والعمل على حملات توعية في هذا الخصوص. من جهتهم، يصعب على كثيرين ممن فقدوا أطرافهم، التأقلم مع الحياة مجدداً بسهولة، بل يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، ومنهم خالد (45 عاماً) الذي أصيب بلغم أرضي عام 2019 شمالي سورية. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ الصعوبات النفسية أكبر من الصعوبات الجسدية، فالقبول بفقدان الطرف ليس سهلاً، لكن، مع الزمن يمكن التغلب عليه. يتابع خالد: «بعد نحو ثمانية أشهر على البتر في طرفي الأيمن السفلي، بدأت أتأقلم تدريجياً مع حياتي، ومؤخراً بدأت في استخدام الطرف الصناعي. أعاني من بعض الصعوبات في ذلك لكنّ الفنيين أكدوا لي أنّها مؤقتة، إذ ساعتاد على الطرف وأعتاد على حياتي معه».

من جهته، يقول الشاب نجم الذي أسس متجراً للحلويات خاصاً به في مدينة كركرخان، جنوبي تركيا: «تقبلت الإصابة وفقدان ساقي لأنّ هذا قدري، لكنّ حياتي باتت صعبة جداً بعد البتر مباشرة. أما الآن فقد عدت إلى حياتي الطبيعية بعد الحصول على طرف، ويمكنني العمل، والسفر، وفعل ما أريد».

مهمة جماعية في أحد مراكز المشروع (العربي الجديد)

يعمل على ساق صناعية (العربي الجديد)

الإنترنت وشبكات التواصل أحدثا تغيراً كبيراً في منظومة القيم

العالم الخيالي الذي يعيشه الطفلان لساعات أثر على سلوكهما

ليبيون يشكون إفراط أبنائهم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

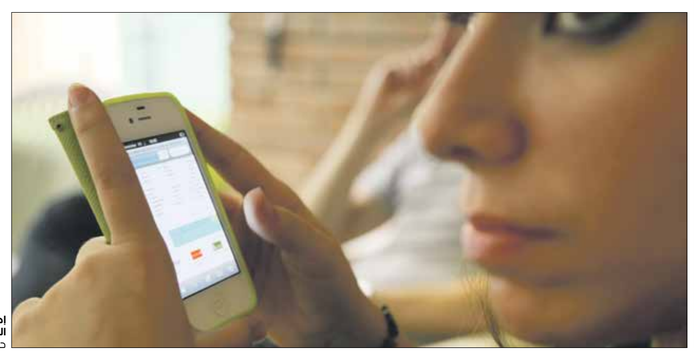
إدمان على الهاتف (آرتور دييانك/ Getty)

يشكو ليبيون إدمان أبنائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وزادت عزلة كثيرين خلال تفشي كورونا وحظر التجول الذي أجبر الناس على البقاء في بيوتهم. ويتحدث بعض الأهالي عن تغيّر في سلوك أطفالهم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يشكو العديد من الليبيّين مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على عائلاتهم، إذ باتت تخلق تباعداً بين أفراد الأسرة الواحدة. ويقول المختار شوماك، وهو مواطن من طرابلس، إنّ إجراءات حظر التجول التي فرضتها جائحة كورونا في البلاد كانت فرصة له لقضاء وقت أطول مع أسرته. في الوقت نفسه، يقول إنه وأفراد أسرته أصبحوا يقضون ساعات طويلة للتحدّث مع أصدقائهم ومطالعة الأخبار والمشاركة في الألعاب الإلكترونية أكثر من قبل.

ورغم بقائهم أمام الشاشات ساعات طويلة، إلا أن تواصلهم قلّ بشكل كبير، بحسب شوماك. يضيف: «ننعم ببعض الوقت في حال انقطعت الكهرباء وضعفت شبكة الإنترنت، قائلاً لـ«العربي الجديد» إن «تأثير الأجهزة الإلكترونية كبير على أسرتي. أحدهم يقضي ساعات طويلة ويتحدث إلى صديقه بعدما كانا يلتقيان وجهاً لوجه».

من جهته، يُثني مخروم الزروق، وهو أستاذ علم اجتماع السكان، على دور شبكات التواصل الاجتماعي في تقريب المسافات وخلق صداقات جديدة وفتح آفاق للمعرفة. لكنه في الوقت نفسه، يخشى على أولاده بسبب جنوحهم للانعزال؛ فالمبالغة في استخدامها جعل العلاقات الاجتماعية أقل تماسكاً».

ويوضح الزروق، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ «الليبي في ظروف الحرب والتهجير ومخاوف الإصابة من كورونا بات يفضل التعزية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى مشاركة الناس أفراحها». ويشير إلى رصد شكاوى أولياء الأمور من انعدام التواصل مع محيطهم العائلي.

الزروق الذي شارك في إعداد دراسة حول تأثير شبكات الإنترنت على العلاقات الأسرية، يؤكد أن البلاد خالية من أي جهة رسمية يمكنها متابعة القضية ودراستها لوضع حلول لها، مشيراً إلى أنها أزمة عالمية لا تخص بلاده فقط. في الوقت نفسه، يرى أن النزوح والحرب دفعا الكثير من الفئات إلى قضاء ساعات طويلة على شبكات التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار والمستجدات في البلاد. وفي ظل هذه الظروف، بات ملجأ الكثير من الناشطين الحقوقيين هو وسائل التواصل الاجتماعي.

وتعترف جميلة لطفي، وهي طالبة جامعيّة من مدينة الزاوية، بأنّها مدمنة على الإنترنت، حتى أنها ابتعدت عن أهلها وأشقائها. في الوقت نفسه، تقول إنّ تخصصها الجامعي يفرض عليها متابعة المقررات عبر الإنترنت، لافتة إلى أنها تجد كتباً رخيصة وأحياناً مجانية، عدا عن اضطرارها إلى التواصل مع زميلاتها في الدراسة.

لكنها مع الوقت، وجدت نفسها صديقة لمواقع التواصل الاجتماعي، وباتت تقضي ساعات طويلة في اكتشافها. تدرس جميلة علم النفس الاجتماعي في الجامعة، وتقول إن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تحديداً أحدثتا تغيراً كبيراً في منظومة القيم الاجتماعية.

ويعلّق الزروق قائلاً: «الانفراد في غرفة ساعات طويلة، والاندماج في عالم افتراضي مع الوقت، سيخلق ميلاً إلى الوحدة والانعزال، ما يعدّ من المخاطر الكبيرة التي تواجه الشباب في سن المراهقة، خصوصاً وأنهم الشريحة الأكثر استخداماً للإنترنت».

أمّا أم سمية، التي تعيش في طرابلس، فتشكو تأثير الألعاب الإلكترونية على طفليها، وسيم (10 سنوات) وسمية (12 عاماً)، وتلاحظ أن تصرّفاتهما باتت غريبة على الألعاب الإلكترونية على الإنترنت. في أحيان كثيرة، كانت تقصد مدرستهما للسؤال عن أدائهما وسلوكهما. تقول: «العالم الخيالي الذي يعيشه الطفلان لساعات طويلة أثر على سلوكهما. ورغم محاولاتي تقليل ساعات لعبهم ومحاولة إدماجهم في أجواء الأسرة، لم أنجح».

وفي عطلة الصيف، تضطرّ أم سمية إلى وضع طفليها لدى منزل جدتهما، ما يزيد من عملها ويسمح لهما باستخدام الألعاب الإلكترونية لساعات طويلة، وهي من أعراض أمراض العالم الافتراضي، كما يصفها الزروق، ويشدد على ضرورة أن تلتفت السلطات إلى أهمية القضية بإنشاء مؤسسات قادرة ومدعومة لترشيد استخدام الإنترنت وتنفيذ حملات توعية.

ولا توجد في ليبيا إحصائيات رسمية لنسب مستخدمي الإنترنت. إلا أن دراسة كشفت عنها شبكة «باروميتر» العربي، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بيّنت أنّ ليبيا تتصدر قائمة مستخدمي الإنترنت في بلدان المغرب العربي، موضحة أن 74 في المائة من الليبيين يستخدمونه، هم 76 في المائة من الإناث و71 في المائة من الذكور، 88 في المائة من مستخدميه من شريحة الشباب ما بين 18 إلى 29 عاماً.

والنسبة مرتفعة جداً في ظل عدم الترشيد في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بصفة عامة، بحسب الزروق، لافتاً إلى أن الدراسة لم تبين حجم الساعات التي يقضيها الليبي لتصفح المواقع الإلكترونية والصفحات، مؤكداً أن دراساته تشير إلى أنها لا تقل عن سبع ساعات يومياً في المتوسط.